



Progetto "Orientarsi nella nebbia" Finanziato da Regione Lombardia

مسارات المواطنة (المعيشة)

النموذج 1

تم تفصيل هذا النموذج بناءً على ما قاله المحامي ألبرتو غواريسو في مؤتمر الفيديو الذي عقد بتاريخ 04.09.2021 كجزء من الدورة التدريبية التي قدمها مشروع "الشرق في الضباب" ووثيقة "الأجانب والأجانب" الحصول على المزايا والخدمات الاجتماعية "بقلم ألبرتو غواريسو وخدمة ASGI لمكافحة التمييز.

الإطار التنظيمي للمرجعية والموضوعات (المؤسساتية وغير المشتركة) تعتبر مسألة حصول المواطنين الأجانب على مزايا وخدمات الضمان الاجتماعي من أكثر المسائل حساسية في مجال الهجرة.

هناك طريقتان رئيسيتان للمشاركة المتساوية في رعاية المواطنين الأجانب:

- الأول يعتبر أن "الضيف" لا يمكن أن يكون له الحق في المشاركة المتساوية في الرفاهية فيما يتعلق بـ "المضيفين" ، الذين يتباهون بحق الأسبقية فيما يتعلق بالتدخل العام ؛
- والثاني هو الذي يؤكد عالمية الحقوق وبالتالي يهدف إلى مساواة أوسع.

ولذلك فإن النقاش ينطوي على مفهوم المواطنة ذاته ويجب أن يأخذ في الاعتبار أن النظام القانوني يعرف الآن مفهوماً حقيقياً لـ "المواطنة الثانية" ، والتي تُفهم على أنها "مشاركة الأجنبي المقيم بشكل قانوني في مجتمع حقوق ، أوسع وأشمل من التي تقوم على المواطنة بالمعنى الدقيق للكلمة" وفق المفهوم الذي تبناه كاس. القسم المشترك 14/20661 بشأن وصول الأجانب إلى الخدمة المدنية.

تجمع "المواطنة الثانية" هذه كل أولئك الذين يتشاركون مصير إقليم من خلال حقيقة العيش هناك ، ويلتزمون ببعضهم البعض من خلال روابط الحقوق والواجبات ، بما في ذلك بالتالي واجب التضامن وفقاً للمادة 2 من الدستور والحق في المساعدة عند الحاجة وفقاً للمادة 38 من الدستور

حكم الجزء القانوني 14/20661

الدفاع عن الوطن واجب مقدس على المواطن. 52 من الدستور
حظر الوصول إلى الخدمة المدنية "يمنع غير المواطن المقيم بشكل قانوني من إمكانية النشر الكامل للحرية والمساواة ، لكي يُفهم على أنه وسيلة للانتماء بالمعنى الأخلاقي للتواجد معاً في مجتمعنا ، والترحيب وبناء العلاقات والعلاقات الاجتماعية بين الناس من منظور التضامن والسلام والانفتاح على الحوار في سياق " التعايش التعددي
مشاركة الأجنبي المقيم بشكل قانوني في مجموعة حقوق أوسع وأكثر شمولاً من تلك القائمة على المواطنة بالمعنى الدقيق للكلمة ، نفترض أنه يحق له أيضاً ، دون تمييز على أساس الجنسية ، على أساس طوعي ، إعادة الالتزام بالخدمة لصالح نفس المجتمع ، وتجربة الإمكانيات الشاملة التي تنشأ من التضامن والبعث المسؤول للعمل لصالح الآخرين والدفاع عن القيم المنصوص عليها في الميثاق الجمهوري.

وأعدت المحكمة الدستورية تأكيد هذا المفهوم في حكمين: المحكمة الدستورية 1999/172 ، والتكلفة الدستورية 2015/119.



Progetto "Orientarsi nella nebbia" Finanziato da Regione Lombardia

مبدأ المعاملة المتساوية بين المواطنين الإيطاليين والأجانب في الإطار القانوني الحالي

هناك ثلاثة نصوص أساسية يتم فيها معاملة المواطنين الإيطاليين والأجانب على قدم المساواة:

الدستور الإيطالي ، وميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي ، والقانون الموحد للهجرة.

1. الدستور الإيطالي

تعترف المادة 2 بحقوق الإنسان التي لا يجوز انتهاكها. لذلك فإن الحقوق ليست ملزمة بحيازة الجنسية.

• **المادة 2** - تعترف الجمهورية بحقوق الإنسان غير القابلة للانتهاك وتكفلها ، كفرد وفي التكوينات الاجتماعية التي تحدث فيها شخصيته ، وتتطلب الوفاء بالواجبات الإلزامية المتمثلة في التضامن السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

المادة 3 تشير إلى "المواطنين" ، لكن الفقه القضائي لسنوات عديدة نص على أن تعبير المواطنين يعني كل من ينتمون إلى المجتمع الإقليمي.

• **المادة 3** جميع المواطنين متساوون في الكرامة الاجتماعية وهم متساوون أمام القانون ، دون تمييز في الجنس أو العرق أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو الأحوال الشخصية والاجتماعية. من واجب الجمهورية إزالة العقبات ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية التي تمنع ، من خلال تقييد الحرية والمساواة بين المواطنين ، التطور الكامل للشخص البشري والمشاركة الفعالة لجميع العاملين في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. البلد.

وهناك مواد أخرى تتحدث عن حماية الحقوق دون الرجوع إلى المواطن (مادة 10 ، مادة 31 ، مادة 32 ، مادة 35).

- **المادة 10**. الوضع القانوني للأجنبي ينظمه القانون وفقاً للأعراف والمعاهدات الدولية.
- **المادة 31**- تسهل الجمهورية تكوين الأسرة وإنجاز المهام ذات الصلة بتدابير اقتصادية وأحكام أخرى ، مع إيلاء اهتمام خاص للأسر الكبيرة. يحمي الأمومة والطفولة والشباب ، ويعزز المؤسسات اللازمة لهذا الغرض.

- **المادة 32**- تحمي الجمهورية الصحة كحق أساسي للفرد ولصالح المجتمع ، وتكفل الرعاية الطبية المجانية للمحتاجين.

- **المادة 35**- تحمي الجمهورية العمل بجميع أشكاله وتطبيقاته.

حكم الجزء 14/20661

الدفاع عن الوطن واجب مقدس على المواطن 52 من الدستور

حظر الوصول إلى الخدمة المدنية "يمنع غير المواطن المقيم بشكل قانوني من إمكانية النشر الكامل للحرية والمساواة ، لكي يفهم على أنه وسيلة للانتماء بالمعنى الأخلاقي للتواجد معاً في مجتمعنا ، والترحيب وبناء العلاقات والعلاقات الاجتماعية بين الناس من منظور التضامن والسلام والانفتاح على الحوار في سياق التعايش التعددي

مشاركة الأجنبي المقيم بشكل قانوني في مجموعة حقوق أوسع وأكثر شمولاً من تلك القائمة على المواطنة بالمعنى الدقيق للكلمة ، تفترض أنه يحق له أيضاً ، دون تمييز على أساس الجنسية ، على أساس طوعي ، إعادة الالتزام بالخدمة لصالح نفس المجتمع ، وتجربة الإمكانيات الشاملة التي تنشأ من التضامن والبعد المسؤول للعمل لصالح الآخرين والدفاع عن القيم المنصوص عليها في الميثاق الجمهوري.



Progetto "Orientarsi nella nebbia" Finanziato da Regione Lombardia

لذلك ، فإن المزايا المنصوص عليها في المادة 31 تتوافق مع جميع العائلات والحماية لجميع أقسام الولادة ، تمامًا كما يحق لكل فرد حماية الصحة والعمل (المادتان 32 و 33).

المادة 38 تشير إلى المواطن مرة أخرى وإعادة إدخال هذا المصطلح يطرح بعض المشاكل فيما يتعلق بمسألة المساواة في المعاملة للمواطنين الأجانب.

- **المادة 38** - لكل مواطن غير قادر على العمل ولا تتوفر له الإمكانيات اللازمة للعيش الحق في الإعالة والمساعدة الاجتماعية. للعمال الحق في توفير وتأمين الوسائل الملائمة لاحتياجاتهم الحياتية في حالة الحوادث والمرض والعجز والشيوخ والبطالة غير الطوعية.

2. ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي

تنص المادة 1 من الميثاق الأوروبي ، والتي يمكننا تعريفها بالدستور على المستوى الأوروبي ، على ما يلي:

- **المادة 1: كرامة الإنسان مصونة.** يجب احترامها وحمايتها.

لذلك يجب أن يكون مفهوم الكرامة أساس أي منطق. تعني الكرامة أيضًا العيش بشكل جيد وبالتالي التمتع بحد أدنى من الحقوق الاجتماعية. لا تقتصر الكرامة على المواطنين فحسب ، بل تعود أيضًا إلى "الشركاء" ؛ أي كل أولئك الذين هم جزء من الجنسية الأولى والثانية.

3 - القانون الموحد للهجرة (المرسوم التشريعي 98/286)

القانون الموحد على الهجرة على قدم المساواة بقوة ، يقرها المادة 2.

تقر الفقرة 1 من المادة 2 بالحقوق الأساسية للإنسان للأجانب ، ويكفل الدستور هذه التغطية.

الفقرة 1: الحقوق الأساسية للإنسان ، المنصوص عليها في قواعد القانون الداخلي ، والاتفاقيات الدولية السارية ومبادئ القانون الدولي المعترف بها عمومًا ، معترف بها للأجنبي في أي حالة موجودة على الحدود أو في أراضي الدولة.

تحدد المواد التالية من القانون الموحد بعض الحقوق الأساسية التي يجب ضمانها أيضًا للأجنبي الذي ليس لديه تصريح إقامة ؛ على سبيل المثال:

- **الحق في الصحة** تضمن المادة 35 الرعاية الصحية للأجانب غير المسجلين في الخدمة الصحية الوطنية (وبالتالي أيضًا لأولئك الذين ليس لديهم تصريح إقامة) وتسرد سلسلة من الخدمات (بما في ذلك التطعيمات) ؛
- **الحق في التعليم** - المادة 38 - تضمن الحق في التعليم للقصر في المنطقة (وبالتالي أيضًا لمن ليس لديهم تصريح إقامة).

علاوة على ذلك ، يضمن الحكم 2011/245 الصادر عن المحكمة الدستورية الحق في الزواج بشكل غير قانوني في الإقليم ، لأنه حق أساسي للفرد ، والتوجيه الأوروبي 52/2009 يضمن (المادة 13) التزام الدول الأعضاء بأن السماح بإجراء قانوني من قبل الأجنبي غير الشرعي لتأكيد حقوقه في العمل.

الفقرة 2 من المادة 2 يؤكد تكافؤًا أوسع ، لا يتعلق فقط بالحقوق الأساسية ، بل بجميع "الحقوق المدنية" (وبالتالي أيضًا الحقوق الاجتماعية) ولكنه مع ذلك مشروط بنظام الإقامة: لذلك ، بالنسبة للأجانب العاديين ، فإن مبدأ المساواة ، في أي منطقة من الحياة الاجتماعية ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.



Progetto "Orientarsi nella nebbia" Finanziato da Regione Lombardia

الفقرة 2: يتمتع الأجنبي المقيم بصفة قانونية في إقليم الدولة بالحقوق المدنية المنسوبة إلى المواطن الإيطالي ، ما لم تنص الاتفاقيات الدولية السارية في إيطاليا وهذا القانون الموحد على غير ذلك. في الحالات التي ينص فيها هذا القانون الموحد أو الاتفاقيات الدولية على شرط المعاملة بالمثل ، يتم التأكد من ذلك وفقاً للمعايير والأساليب التي تحددها اللائحة التنفيذية.

الفقرة 3 من المادة 2 يحتوي إلى حد كبير على نفس محتوى الفقرة 2 ، لكنه يشير إلى العمال ، مما يضمن المساواة للعمال الأجانب وأسره في تنفيذ اتفاقية منظمة العمل الدولية 75/143.

الفقرة 3: الجمهورية الإيطالية ، تنفيذاً لاتفاقية منظمة العمل الدولية n. 143 تاريخ 24 يونيو 1975 ، المصدق عليه بقانون 10 أبريل 1981 ، ن. رقم 158 ، يضمن لجميع العمال الأجانب المقيمين بشكل قانوني في أراضيها وأسره المعاملة المتساوية والمساواة الكاملة في الحقوق فيما يتعلق بالعمال الإيطاليين.

تقر الفقرة 5 من المادة 2 بالمعاملة المتساوية فيما يتعلق بالحماية القضائية والعلاقات مع الإدارة العامة (على سبيل المثال ، إجراءات الحصول على وثيقة ، وما إلى ذلك).

الفقرة 5 يُعترف بالأجنبي معاملة متساوية مع المواطن فيما يتعلق بالحماية القضائية للحقوق والمصالح المشروعة ، في العلاقات مع الإدارة العامة وفي الوصول إلى الخدمات العامة ، في الحدود وبالطريقة التي ينص عليها القانون.

&&&

لذلك دعونا نرى ما إذا كانت المعاملة المتساوية للمقيمين المقيمين بشكل قانوني في سياق "الحقوق المدنية" التي تضمنها الفقرة 2 من المادة ومتى. 2 يمكن اعتباره منتقلاً أو لا ينتقص من الأحكام الأخرى لنفس القانون الأساسي أو القوانين الأخرى.

هناك العديد من الحالات ، ولكن دعونا نقدم مثالين:

• "القانون المدني" (والقانون الدستوري: انظر المادة 120 من الدستور) للتنقل ليس له قيود ، لذلك يجب أن يكون كل فرد قادراً على التنقل بحرية على التراب الوطني. ومع ذلك ، فإن المزايا الاجتماعية (الوصول إلى السكن الاجتماعي ، ومساهمات الضمان الاجتماعي ، وما إلى ذلك) غالباً ما تكون مشروطة بالإقامة طويلة الأجل (5 سنوات أو 3 سنوات أو غير ذلك) في منطقة معينة أو في مكان معين. يشكل هذا عقبة غير مباشرة أمام التنقل لأنه يضر بمن ينتقلون مقارنة بمن لا يهاجرون من جزء من إيطاليا إلى آخر: وبما أن الإحصائيات تخبرنا أن الأجانب ينتقلون أكثر من الإيطاليين (معدل التنقل الداخلي للأجانب هو ضعف ذلك من الإيطاليين) هذه المتطلبات ، حتى لو كانت متوقعة للجميع ، بشكل غير مباشر تضر الأجانب أكثر. وعادة ما يتم تحديد هذه القضية من خلال موضوع "التجذر الإقليمي" لغرض الوصول إلى الخدمة ، وقد أصدرت المحكمة الدستورية أحياناً بيانات متضاربة حول مبدأ الجذور الإقليمية. لكننا سنعود إلى هذه المسألة لاحقاً.

وردت أنباء عن جملتين من المحكمة الدستورية تتضارب فيهما البيانات بشأن الجذور الإقليمية. المحكمة الدستورية (11/40. 13/2) " ... شرط الإقامة المطولة" لا يحترم مبادئ المعقولية والمساواة ، لأنه يقدم عناصر تمييزية تعسفية في الإطار التنظيمي حيث لا يوجد ارتباط معقول بين مدة الإقامة والأوضاع الحاجة أو المشقة ، يمكن الرجوع إليها مباشرة إلى الشخص على هذا النحو ، والتي تشكل الشرط الأساسي لسهولة استخدام الأحكام المعنية يهدف المشرع إلى تعزيز ، بتدابير تتجاوز المستويات الأساسية للأداء ، المساهمة المقدمة للمجتمع من " (Corte Cost. 222/13) قبل وحدة الأسرة ، بثبات مناسب ، بحيث لا يكون من غير المنطقي بشكل واضح توجيه الفرد الجهود المبذولة لصالح النوى نشطة بالفعل لبعض الوقت ، وبالتالي أجزاء حيوية من المجتمع.



Progetto "Orientarsi nella nebbia" Finanziato da Regione Lombardia

- في حالات أخرى ، يتعلق شرط الإقامة طويلة الأمد بالتواجد على الأراضي الوطنية (10 سنوات لدخول المواطنة ، 10 سنوات للعلاوة الاجتماعية ، سنتان للعلاوة الشاملة الجديدة للأطفال) وأيضًا في هذه الحالة يكون أقل معاملة متساوية لأنه في حين أن الإيطالي ، باستثناء حالات محدودة من المهاجرين العائدين ، مقيم في إيطاليا منذ الولادة ، فمن الواضح أن المهاجر ليس كذلك.
- "الحق المدني" في المعاملة المتساوية في اشتراط العقود لا يعرف حدوداً. يجب أن يتمتع الجميع بنفس إمكانية اشتراط عقد محدد ، أي أنه لا يجب استبعادهم مسبقاً بسبب خصائصهم الشخصية (مثل الجنسية أو العرق). لذلك لا يمكن في إيطاليا التواصل مع الجمهور:
أو "أنا أستأجر فقط للإيطاليين"
أو "أفتح حساباً جاريًا للإيطاليين فقط"
أو "أقدم تأمييناً أرخص على السيارة إذا كنت إيطاليًا"
عمال إيطاليون مطلوبون (ومع ذلك ، هناك قيود على الوصول إلى الوظائف العامة)

في حالة **الحقوق الاجتماعية** ، فإن الوضع أكثر تعقيداً. القاعدة العامة هي دائماً التكافؤ المتصور في الفن السابق. 2 ، ج. 2 من القانون الموحد للهجرة. ولكن تم إدخال قيد أول في وقت مبكر من عام 1998 مع المادة 41 من القانون الموحد: يحق فقط للأجانب الذين لديهم تصريح إقامة لمدة لا تقل عن عام واحد الحصول على معاملة متساوية في المزايا الاقتصادية للمساعدة الاجتماعية. تأثيرات منخفضة للغاية نظراً لوجود عدد قليل من تصاريح الإقامة التي تقل مدتها عن عام واحد ، لذلك إذا اعتمدنا على هذا الحكم ، فيمكن القول إن المساواة في المعاملة قد تحققت.

أيضاً لأن نفس مبدأ المساواة يعيد التأكيد عليه **القانون رقم 8.11.2000 - 328** - قانون إداري لإنشاء نظام متكامل للتدخلات والخدمات الاجتماعية ، لا يزال سارياً. فن. 2 ، الفقرة 1 في الواقع تنص على أن "للمواطنين الإيطاليين الحق في الاستفادة من مزايا وخدمات النظام المتكامل للتدخلات والخدمات الاجتماعية ، وكذلك ، امتثالاً للاتفاقات الدولية ، بالطريقة وضمن الحدود التي تحددها القوانين الإقليمية ، وكذلك مواطنو الدول المنتمية إلى الاتحاد الأوروبي وأفراد أسرهم ، وكذلك الأجانب ، المحددون بموجب المادة 41 من المرسوم التشريعي 98/286 ..."

بالنسبة للوصول إلى الإسكان العام ، تختلف القاعدة: المادة 40 ، على قدم المساواة. 6 من القانون الموحد للهجرة. ينص على أن "للأجانب المقيمين بشكل قانوني ولديهم تصريح إقامة لمدة عامين على الأقل ويمارسون نشاط عمل منتظم" لهم الحق في الوصول إلى الإسكان العام.

للأسف ، بعد شهر من الموافقة على القانون رقم 328 ، تمت الموافقة على القانون رقم 388 بتاريخ 2000/12/23 ، وتنص مادته 80 على ما يلي: "وفقاً للمادة 41 من المرسوم التشريعي 98/286 ، فإن الإعانات الاجتماعية والمزايا الاقتصادية التي تشكل حقاً ذاتية تستند إلى التشريعات الحالية في مجال الخدمات الاجتماعية تُمنح ، وفقاً للشروط المنصوص عليها في التشريع نفسه ، للأجانب الذين يحملون بطاقة إقامة ؛ بالنسبة للمزايا والخدمات الاجتماعية الأخرى ، يُسمح بالمقارنة مع المواطنين الإيطاليين لصالح الأجانب الذين يحملون على الأقل تصريح إقامة لمدة لا تقل عن عام واحد

لذلك فإن القانون 388 يتعارض مع المادة 41 من القانون الموحد ، قدم قاعدة أكثر تعقيداً بكثير: فقط الأجانب الذين لديهم بطاقة إقامة (اليوم تصريح إقامة للمقيمين لفترات طويلة - PSLP) يحصلون على المزايا الاجتماعية.

تم طرح السؤال أمام المحكمة الدستورية التي قضت بما يلي:

- من غير المعقول (وبالتالي غير دستوري) أن تكون خدمة دعم الدخل مشروطة بتصريح إقامة والذي بدوره يفترض مسبقاً دخلاً (Corte Cost. 306/08 و 09/11). في الواقع ، نذكرك أن PSLP تتطلب حداً أدنى من الدخل وإقامة مناسبة ، بالإضافة إلى 5 سنوات من الإقامة.



Progetto "Orientarsi nella nebbia" Finanziato da Regione Lombardia

• أي قيد (بما في ذلك الإقامة طويلة الأجل) في التمتع بالحقوق الاجتماعية بهدف الاستجابة للاحتياجات الأساسية للفرد يعتبر غير دستوري (على سبيل المثال ، C. Const. 187/10).

ما هي الحقوق الاجتماعية الأساسية التي لا يمكن تقييدها؟

تقدم المحكمة الدستورية بعض التعريفات في أحكامها:

- "أحكام تهدف إلى تلبية احتياجات الشخص" (المحكمة الدستورية 10/187 - بدل الإعاقة)
- "القيم ذات الأهمية الأساسية مثل ... حماية الصحة ، والحاجة إلى التضامن فيما يتعلق بظروف المشقة الاجتماعية الشديدة ، وواجبات مساعدة الأسر" (المحكمة الدستورية 13/40 - بدل المرافقة ومعاش العجز)
- "أحكام مخصصة لإعالة الشخص وكذلك للحفاظ على ظروف معيشية مقبولة" (المحكمة الدستورية 15/22 - بدل للمكفوفين و 15/230 - علاوة للصم)

لذلك ، حتى الآن ، ونتيجة لأحكام المحكمة وعلى الرغم من عدم تعديل القانون ، يتم الاعتراف بمزايا العجز التالية لأي شخص لديه تصريح إقامة لمدة سنة واحدة على الأقل:

- معاش عدم الأهلية المدنية للصم وبدل الاتصال (محكوم 15/230)
- تعويض المرافق للمكفوفين سنة وعشرين (15/22)
- معاش الإعاقة المدنية والتعويضات المرافقة (13/40)
- إذن الحضور للقصر غير الصالحين (11/329)
- فحص الإعاقة الشهرية (10/187)

تظل خارج صميم الحقوق الاجتماعية الأساسية وبالتالي تظل (في الوقت الحالي) خاضعة لمتطلبات PSLP:

- العلاوة الاجتماعية (حكم المحكمة الدستورية 19/50) التي تتطلب ، بالإضافة إلى PSLP ، الإقامة لمدة 10 سنوات من الإقامة ؛
- دخل المواطنة (DL 4/19): نفس المتطلبات المذكورة أعلاه ؛
- جميع المزايا العائلية ، التي طلب من أجلها PSLP حتى 31.12.2021 ؛
- الأجانب في وضع غير نظامي.

ومع ذلك ، فقد تدخلت التوجيهات الأوروبية في هذا الوضع (انظر لاحقاً).

هناك قضية مختلفة وهي متطلبات الإقامة المقدمة لكل من الإيطاليين والأجانب ، والتي - كما قلنا بالفعل - تضر بالمواطنين الأجانب أكثر من ذلك بكثير. حول هذه النقطة ، والمحكمة الدستورية ، على الأقل حتى الحكم لا. رقم 44 لعام 2020 ، بمعنى الاعتقاد بأنه كان من الممكن طلب إقامة "غير عرضية" في الإقليم (بدون مؤشرات محددة للمدة) وبالتالي "تجنر إقليمي" معين طالما بدون تمييز بين الإيطاليين و أجانب.

غيرت الجملة رقم 44 الصادر في 9.3.2020 من المحكمة الدستورية نهجها لأنها أكدت مبدأ المركزية المطلقة للحاجة فيما يتعلق بأي معيار آخر لاختيار المستفيدين.

في الواقع ، أكدت المحكمة - التي أعلنت شرط 5 سنوات من الإقامة المستمرة أو العمل المتصور (للإيطاليين والأجانب) في منطقة لومباردي للوصول إلى الإسكان العام غير دستوري - على مبدئين مهمين:

- الإشارة فقط إلى الإقامة السابقة (أو العمل السابق فقط في المنطقة) لا يوفر أي توقع فعال فيما يتعلق بالاستقرار المستقبلي للطرف المعني (الذي يمكنه الانتقال بعد فترة وجيزة من المهمة حتى لو كان مقيماً لمدة 5 سنوات) وبالتالي لا تبرر استبعاد الأشخاص الذين ، حتى لو كانوا حاضرين لفترة أقل ، يمكن أن يكونوا في الواقع أكثر احتياجاً.



Progetto "Orientarsi nella nebbia" Finanziato da Regione Lombardia

• على أي حال ، فإن أي تقييم للجذور الإقليمية (حتى لو كان مقبولاً) يجب أن يخضع دائماً لمعيار الحاجة ، والذي يجب تحديد معايير أي تدخل من أجله بشأن الرفاهية. من ناحية أخرى ، فإن الإقامة السابقة "لا تكشف عن أي شرط ذي صلة حسب الحاجة التي تميل الخدمة إلى تلبيةها".

وأكدت المحكمة الدستورية فيما بعد هذا التوجه بالحكم 2021/7 الذي أعلن عدم شرعية شرط الإقامة لمدة خمس سنوات للوصول إلى إجراء لمكافحة الفقر ، ومع الجملة 2021/9 التي أعلنت عدم دستورية لائحتين إقليميتين. الإسكان العام. الأول يتطلب من الأجانب فقط تقديم مستندات إضافية لبلد المنشأ للوصول إلى المنزل ، والثاني ؛ نص الثاني على "المبالغة" في سنوات الإقامة السابقة في تشكيل تصنيفات الإسكان العام

الحقوق الاجتماعية لأصحاب الحماية الدولية

حامل الحماية الدولية (اللاجئ أو صاحب الحماية الفرعية) لديه دائماً تصريح إقامة لمدة عام واحد على الأقل ، وبالتالي قاعدة الفن. 41- وعلاوة على ذلك ، ينص التوجيه الأوروبي 95/2011 على أن صاحب الحماية الدولية يستحق نفس المزايا الاجتماعية التي يتمتع بها مواطن الدولة المضيفة ؛ لذلك - حتى لو كان التصريح لمدة أقصر - سيكون الحق موجوداً بموجب القانون الأوروبي. و "نسي" المشرع ، عند تمريره قانون دخل المواطنة ، أن يشمل حاملي الحماية الدولية. ومع ذلك ، فإن INPS ، مع العلم أن التوجيه الأوروبي موجود (ولتجنب الأسباب) قد أدرج هؤلاء الأشخاص في قائمة أولئك الذين يمكنهم التقدم للحصول على دخل المواطنة. ومع ذلك ، فإن شرط الإقامة لمدة 10 سنوات لا يزال قائماً ، وهو ما لا يمتلكه في كثير من الأحيان أصحاب الحماية. توجد نفس المشكلة فيما يتعلق بالعلاوة الشاملة الجديدة للأطفال والتي ستدخل حيز التنفيذ في يناير 2022: في هذه الحالة أيضاً ، "نسي" المشرع أصحاب الحماية.

المزايا الاجتماعية لحاملي تصاريح الإقامة لطلبات اللجوء

لا يحق لطالبي اللجوء الحصول على مزايا اجتماعية لأن تصريحهم ساري المفعول لمدة تقل عن عام واحد (عادة 6 أشهر). ومع ذلك ، فإن لهم الحق في أن يتم تضمينهم في نظام الاستقبال الذي (من الناحية النظرية) يجب أن يجعل من غير الضروري الحصول على مزايا اجتماعية أخرى. كما يحق لهم التسجيل (حكم المحكمة الدستورية 2020/186) والحصول على الرعاية الصحية (المادة 34 TU)

المزايا الاجتماعية لحاملي تصاريح الإقامة لحماية خاصة

يحق لحاملي تصاريح الحماية الإنسانية السابقة ، الحماية الخاصة اليوم ، الحصول على مزايا اجتماعية لأن تصريحهم يجب أن يستمر أكثر من عام واحد.

توافق التشريعات الإيطالية مع قانون الاتحاد الأوروبي

يتم تنظيم مسألة وصول الأجانب إلى المزايا الاجتماعية أيضاً من خلال العديد من التوجيهات الأوروبية: أهمها ، من وجهة نظر عدد الأجانب المعنيين ، هو التوجيه EC / 109/2003 بشأن حاملي PSLP والتوجيه 2011. / 98 الذي تتعلق بجميع أولئك الذين لديهم تصريح إقامة يسمح لهم بالعمل (أي تصريح العمل الفردي ، والذي يشمل تصريح العمل ، وانتظار العمل والأسرة).

كلاهما يُلزم إيطاليا بضمان معاملة متساوية في المزايا الاجتماعية ، مع السماح ببعض القيود. نفذت إيطاليا (بعد العديد من الدعاوى القضائية) التوجيه 109/2003 بحيث يحق لحاملي PSLP اليوم ، كما رأينا ، الحصول على جميع المزايا الاجتماعية تقريباً. من ناحية أخرى ، لم تنفذ التوجيه 98/2011 مما أدى إلى العديد من المشاكل والعديد من الأسباب ، وبفضلها يتم حل السؤال الآن.



Progetto "Orientarsi nella nebbia" Finanziato da Regione Lombardia

تنص المادة 12 من التوجيه 98/2011 / EU على أن جميع أولئك الذين لديهم تصريح عمل واحد (وهي الصياغة المستخدمة الآن وراء تصاريح الإقامة الإلكترونية) يستفيدون من نفس المعاملة المخصصة لمواطني الدولة العضو التي يقيمون فيها. لذلك ، فن. 41 من T.U. يجب تعديله ليتوافق مع التوجيه 98/2011. لذلك دعونا نلخص بإيجاز شروط السؤال.

المادة 12 توجيه 98/2011 / EU

"العمال المشار إليهم في المادة 3 ، قدم المساواة. حرف واحد ب) (رعايا الدول الثالثة الذين تم قبولهم في دولة عضو لأغراض أخرى غير التوظيف ... الذين يُسمح لهم بالعمل) حرف ج) (رعايا الدول الثالثة الذين تم قبولهم في دولة عضو للعمل الأغراض) الاستفادة من نفس المعاملة الممنوحة لمواطني الدولة العضو التي يقيمون فيها فيما يتعلق بما يلي:

أ) ظروف العمل ، بما في ذلك الراتب والفصل وكذلك الصحة والسلامة في مكان العمل ؛

هـ) قطاعات الضمان الاجتماعي المحددة في لائحة المفوضية الأوروبية 84/883

ز) الوصول إلى السلع والخدمات المتاحة للجمهور وتوريدها ، بما في ذلك إجراءات الحصول على الإقامة ، وفقًا للقانون الوطني ، دون الإخلال بالحرية التعاقدية وفقًا لقانون الاتحاد الأوروبي والقانون الوطني ؛

تندرج جميع مزايا الأسرة ضمن اللائحة المذكورة أعلاه 84/883 ، وبالتالي بالنسبة لجميع المزايا العائلية ، يجب ضمان المساواة الكاملة في المعاملة لحاملي تصريح عمل واحد (ومع ذلك ، يُسمح للدول الأعضاء باستبعاد أولئك الذين لديهم تصريح من أقل من 6 أشهر ، ولكن كما نعلم في إيطاليا ، لا توجد تصاريح بمثل هذه المدة القصيرة). تم بالفعل فحص بعض الخدمات الإيطالية من قبل محكمة العدل الأوروبية التي أكدت عدم توافق القواعد الإيطالية مع التوجيه 98/2011 ، مما يعني أنه لم يعد من الممكن تطبيق القانون الإيطالي

العروض التي يوجد لها هذا التباين هي كما يلي:

- **مخصص عائلي كبير** (مع 3 أطفال على الأقل) - يتم دفعه من قبل INPS - يجب تقديم الطلب إلى بلدية الإقامة بحلول 31.1 من العام التالي للسنة التي تم فيها الحصول على الحق - يعترف القانون بذلك فقط لحاملي PSLP ولكن وفقًا لحكم المحكمة الأوروبية 449/16 - Martinez Silva 21.6.2017 C ، يجب أيضًا الاعتراف به لحاملي تصريح عمل واحد.
- **دفع مخصصات الأمومة الأساسية** (للأمهات العاطلات عن العمل) من قبل INPS ، ولكن يجب تقديم الطلب إلى بلدية الإقامة في غضون عام واحد من الميلاد - يعترف القانون به فقط لحاملي PSLP ، ولكن بناءً على حكم المحكمة الاتحاد الأوروبي 2.9. يجب أيضًا الاعتراف C-350/20 2021 لحاملي تصريح عمل واحد.
- **فحص الولادة (BONUS. BEBE)** - مبلغ شهري يصل إلى سنة من عمر الطفل - يجب طلبه من INPS في غضون 90 يومًا من الولادة - إذا تم طلب ذلك لاحقًا ، يتم الحصول على الدفعات الشهرية فقط من تقديم الطلب إلى إكمال 1 عام ، لذلك ، بمجرد انقضاء عام الميلاد ، لم يعد من الممكن طلبه - وضع مماثل لبدل الأمومة الأساسي: يعترف القانون به فقط لحاملي PSLP ، ولكن بناءً على حكم المحكمة الأوروبية 2.9.2021 C-350 / يجب أيضًا الاعتراف بـ 20 لحاملي تصريح عمل واحد.
- **جائزة الميلاد** - مبلغ لمرة واحدة تدفعه INPS - يجب طلبها من INPS في غضون سنة واحدة من الميلاد - لا يضع القانون حدودًا ، لكن INPS اعترفت بها فقط لحاملي PSLP - بعد حكم من محكمة الاستئناف في ميلانو هو الاعتراف به لجميع الأجانب.
- **مكافأة الحضانه** - هذا هو السداد الجزئي للشبكة المدفوعة لمدرسة الحضانه - يقتصر DPCM على حاملي PSLP فقط ، ولكن بموجب حكم صادر عن محكمة استئناف ميلانو ، تعترف INPS به لجميع الأجانب - إنه ضروري لدفع المبالغ إلى الحضانه (عامة أو خاصة) ثم يتم الحصول على السداد ، بما يتناسب مع دخل الأسرة ، حتى 3500 يورو في السنة.



Progetto "Orientarsi nella nebbia" Finanziato da Regione Lombardia

• **بطاقة العائلة** - هي فقط بطاقة تسمح لك بالحصول على خصومات في المتاجر التابعة - اعترف القانون بها فقط للمواطنين الإيطاليين أو الأوروبيين ولكن المحكمة الأوروبية ، مع الجملة 28.10.2021 462/2020 - C ، أقرت بضرورة ذلك يتم الاعتراف بها أيضًا للأجانب الذين يحملون PSLP وحاملي تصريح عمل واحد.

لسوء الحظ ، لا تزال المعلومات الموجودة على موقع INPS غير صحيحة والعديد من الرعاة لا يسألون الأجانب الذين ليس لديهم PSLP. إذا كانت البوابة لا تسمح لك بتقديم الطلب في حالة عدم وجود PSLP ، فيجب ألا تفرض على النظام "النقر" كما لو كان لديك PSLP ولكن يجب تقديم الطلب عبر البريد الإلكتروني المعتمد أو البريد المسجل.

مخصصات الأسرة (ANF)

فيما يتعلق بعلاوات الوحدة الأسرية ، لا توجد قيود على حيازة الاتحاد الأوروبي PS للمقيمين لفترات طويلة: يحق لجميع العمال وأصحاب إعانات البطالة (NASPI) والمتقاعدين الحصول عليها. ومع ذلك ، في حين أن مقدم الطلب الإيطالي يمكنه حساب الطفل أو الزوج المقيم في الخارج في وحدة أسرته (وبالتالي زيادة مبلغ الإعانة) ، لا يمكن للأجانب القيام بذلك ويمكن للمقيمين في إيطاليا فقط إدراجهم في الأسرة. ذكرت محكمة العدل الأوروبية أن هذا الاختلاف في المعاملة لا يتوافق مع قانون الاتحاد الأوروبي (25.11.2020).

لذلك ، يمكن للأجنبي الذي لديه تصريح عمل واحد أو PSLP التقدم الآن إلى INPS للحصول على الإعانة ، بما في ذلك الزوج والأطفال القصر الذين بقوا في وطنهم ؛ يمكن أيضًا طلب المتأخرات ، في غضون 5 سنوات محسوبة من تاريخ تقديم الطلب (على سبيل المثال ، الطلب 1.12.2021 - يمكن طلب المنح من 1.12.2016).

الفحص الشامل المفرد الجديد

اعتبارًا من كانون الثاني (يناير) 2022 ، يحل الشيك العام الفردي (المبلغ الشهري المعدل وفقًا لدخل الأسرة) محل جميع مزايا الأسرة (باستثناء مكافأة الحضانة وبطاقة الأسرة). للحصول على هذه الميزة ، لم يعد المواطنون الأجانب مطالبين بالحصول على PSLP. تم تقديم لائحة هي بالتأكيد أفضل مما كانت عليه في الماضي ، لكنها لا تزال بها بعض العيوب. خاصة:

- يكفي أن يكون لديك تصريح عمل واحد (أسرة ، عمل ، انتظار التوظيف) لمدة 6 أشهر على الأقل
- يجب أن تكون مقيمًا في إيطاليا لمدة عامين على الأقل ، ولكن إذا كان لديك عقد عمل دائم أو محدد المدة لمدة 6 أشهر على الأقل ، فلا توجد متطلبات للإقامة.

لذلك ، في الوقت الحالي ، يتم استبعاد حاملي الحماية الدولية والحماية الخاصة وحاملي تصاريح العمل الحر. ولكن من المأمول أنه قبل الموعد النهائي لتقديم الطلبات ، ستعمل INPS على معالجة هذه الأخطاء. إذا لم يحدث هذا ، فسيكون من الضروري العودة إلى المحاكم.